العرب
الخميس 2021/09/16
السنة 44 العدد 12181

الجيش الليبي يصفي حساباته مع المعارضة التشادية بدعم فرنسي

باريس ونجامينا تستبقان الحوار التشادي بإضعاف المعارضة عسكريا

بدأت المعركة

يشن الجيش الليبي منذ الثلاثاء معركة لطرد المعارضة التشادية من جنوب ليبيا في حين يشي الصمت الدولي إزاء تلك المعارك بوجود تفاهمات بشأن إخراج تلك المجموعات لضمان عدم تكرار سيناريو الهجوم الذي شنته على تشاد وانتهى بمقتل الرئيس إدريس ديبي.

الحبيب الاسود
كاتب تونسي

بدأ الجيش الليبي تصفية حساباته مع المعارضة التشادية التي شنت العديد من الهجمات على مواقعه خلال السنوات الماضية كما شاركت إلى جانب التنظيمات الإسلامية المتطرفة في معاركها ضده، حيث يشن منذ الثلاثاء عمليات عسكرية على مواقعها جنوب البلاد على الحدود مع تشاد وسط أنباء عن دعم فرنسي لها.

وتجددت الأربعاء الاشتباكات داخل الأراضي الليبية بين وحدات من الجيش الوطني الليبي والمتمردين التشاديين المنضوين تحت لواء جبهة الوفاق من أجل التغيير التشادية (فاكت).

وقالت المعارضة التشادية المسلحة إن مواقعها في جنوب ليبيا تعرضت للقصف من قبل طيران عملية "برخان" في إشارة إلى العملية العسكرية التي تتزعمها فرنسا لمكافحة التمرد في منطقة الساحل الأفريقي، منذ الأول من أغسطس 2014، ويوجد مقرها في نجامينا، وتشارك فيها قوات من تشاد والنيجر ومالي وموريتانيا وبوركينا فاسو.

وأعلن الأربعاء عن مقتل هارون محمد شتي نائب رئيس جبهة الوفاق من أجل التغيير التشادية والسائق الشخصي لزعيمها مهدي علي والقيادي الميداني بالجبهة الجنرال علي بوقور بعد تعرضهم إلى قصف من الطيران الليبي فجر الأربعاء.

وكانت قوات الجيش الليبي أكدت تدمير عدة مواقع وآليات تابعة للمعارضة التشادية في توربا وأم الأرانب في أقصى الجنوب الليبي في عملية عسكرية موسعة لإنهاء وجودها في ليبيا ووجهت عدة ضربات جوية لمواقعها.

وقال آمر إدارة التوجيه المعنوي بالقيادة العامة اللواء خالد لمخوب إن وحدة من قوة عمليات الجنوب تمكنت من القضاء على العشرات من المرتزقة الذين يمتهنون الأعمال الإجرامية، وتدمير آلياتهم في عملية كبيرة تستهدف القضاء على تواجد المرتزقة في هذه المناطق.

وطوال ليل الثلاثاء – الأربعاء نفذ الطيران الليبي عددا من الطلعات الجوية لاستهداف مواقع المتمردين التشاديين، فيما زعم رئيس جبهة الوفاق من أجل التغيير في تشاد مهدي علي أن عناصر من قوات "توروبورو" مدعومين بجنود تشاديين هم من شنوا الهجوم على قواته في جنوب ليبيا تحت إشراف فرنسي واضح.

وأضاف زعيم "فاكت" في تصريحات للإذاعة الفرنسية الدولية "إن ما حصل كان هجوماً قدمت فيه عدة جهات الدعم، بما في ذلك إحدى الجماعات المدججة بالسلاح بقيادة أحد أبناء المشير حفتر".

ويشير المراقبون إلى أن العملية التي تستهدف المتمردين التشاديين في الجنوب الليبي ليست وليدة الصدفة وإنما جاءت نتيجة اتفاق سابق مدعوم من المجتمع الدولي، ففي أغسطس الماضي اقترح رئيس المجلس العسكري الحاكم في تشاد محمد إدريس ديبي تشكيل قوة عسكرية مشتركة على الحدود الليبية تضم بلاده والسودان والنيجر وليبيا للحؤول خصوصا دون توغل جماعات متمردة. وقبلها أعلنت نجامينا أنها ستخفض إلى النصف عدد جنودها العاملين في إطار القوة المشتركة لمكافحة الجهاديين لتابعة لمجموعة دول الساحل الخمس في "منطقة المثلث الحدودي" على الحدود بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

> **هناك توجه دولي لإخراج المسلحين التشاديين من ليبيا، وما يجري حاليا يتم بالاتفاق بين قيادة الجيش والحكومة في طرابلس**

كما اقترح ديبي "إعادة إحياء الاتفاق الرباعي بين ليبيا والسودان والنيجر وتشاد" الموقع في 2018 من خلال تشكيل قوة عسكرية مشتركة على الحدود مع ليبيا للتصدي لتوغل جماعات متمردة على غرار ما حصل في أبريل الماضي وأدى إلى مقتل والده الرئيس إدريس ديبي إتنو.

وقال ديبي خلال زيارة لنائب رئيس المجلس الرئاسي الليبي موسى الكوني إلى نجامينا نهاية أغسطس الماضي إن "تشاد تؤيد مبادرة إعادة إحياء الاتفاق الرباعي بين ليبيا والسودان والنيجر وتشاد من خلال تشكيل قوة مشتركة على طول حدودها".

وأضاف "بلادنا ملتزمة بقوة أداء دورها في مساعدة الشعب الليبي، لكن في المقابل فإن تشاد تأمل بقوة ألا يزعزع المرتزقة والعصابات المسلحة التي تجوب ليبيا استقرار الدول المجاورة لها".

ونقلت الرئاسة التشادية عن موسى الكوني قوله إن القوات الليبية "تخوض الآن قتالا لا هوادة فيه ضد هذه المجموعات من المرتزقة المسلحين".

وقال المحلل السياسي التشادي علي موسى علي إن ما يحدث في جنوب ليبيا منذ الثلاثاء يطرح فرضيتين، الأولى تتعلق بمؤامرة إقليمية بدعم من قوى عالمية لمسح المعارضة التشادية من الجنوب الليبي لصالح الحكومتين الليبية والتشادية، والثانية تعني تنفيذ بنود الاتفاق الدولي بشأن إخراج المرتزقة الأجانب من الأراضي الليبية تمهيدا للانتخابات البرلمانية والرئاسية نهاية العام الجاري.

وأضاف علي "أعتقد أن هذا التحرك ضمن الأوراق التي يلعب عليها المجلس العسكري وفرنسا في إنجاح عملية الحوار التشادي المرتقب، وهي رهانات إرغام المعارضة العسكرية على الحوار وتسليم السلاح بتنفيذ ضربات قوية عليها داخل قواعدها الخلفية لإضعافها وإغلاق المنافذ التي من المحتمل أن تلجأ إليها عبر اتفاقات مع دول الجوار لأجل إجبارها على قبول الحوار بشروط المجلس العسكري المطروحة، وكذلك لرفض المجلس تقاسم السلطة مع قوى المعارضة ونيته في استمرار سلطة النظام السابق وإبعاد أي قوى معارضة عن الوصول إلى السلطة بأي وسيلة".

وكان محمد ديبي قد زار الأحد الدوحة التي تأوي أبرز قيادات المعارضة في حين تواترت الأنباء بشأن لقائه بتلك القيادات في إطار الحوار الوطني الذي دعا إليه.

وتابع قائلا "إذا ما تواصلت الأعمال العسكرية ضد المعارضة التشادية المسلحة دون أن تستطيع الصمود أمام الضغط الموجه عليها قد يعيد التاريخ نفسه ونشهد موسما آخر من الهرولة إلى نجامينا مشابها لمواسم الهرولة من دارفور عقب توصل الدولتين تشاد والسودان إلى تسوية لمشاكلهما وإعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما والاتفاقيات الأمنية بين البلدين والتي بموجبها غادرت حركات المعارضة التشادية إقليم دارفور، لكن هذه المرة من الحدود الليبية شمالا إلى نجامينا".

وفي الأثناء يرى مراقبون أن هناك توجها دوليا لإخراج المسلحين التشاديين من ليبيا، وأن الأحداث الجارية حاليا تتم بالاتفاق بين قيادة الجيش في بنغازي والمجلس الرئاسي والحكومة في طرابلس وبدعم من المجتمع الدولي وتفاهمات سابقة مع دول الجوار الأفريقي التي سبق وأن دعت من مجلس الأمن إلى ضرورة إخراج المسلحين الأجانب والمرتزقة من جنوب ليبيا حتى لا يمثلوا عنصر تهديد دائم لدول الساحل والصحراء.

الرئيس التونسي.. السلطة تحتاج إلى المناورة أيضا

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

لا شك أن الرئيس التونسي قد وجد أن المبدئية والوضوح والإعلان عما يقتنع به عناصر لا تنفع كثيرا في اللعبة السياسية، خاصة أن قيس سعيد الذي، بدا أقرب إلى مواطن عادي منه إلى رئيس جمهورية في تصريحاته وسلوكه، قد وجد نفسه في مواجهة طبقة سياسية ترفض التنازل عن أفكار ليبرالية تحكم نظرتها إلى السلطة.

لم يخف الرئيس سعيد من البداية أنه يريد تغيير النظام السياسي رأسا على عقب، وأن الديمقراطية بالنسبة إليه ليست سوى شكل من أشكال التغطية على الفساد والاستغلال، وهي أداة بيد اللوبيات أكثر من كونها وسيلة للتغيير. ربما لم يلتفت الجميع لأفكاره التي كانت أقرب إلى نموذج مثالي في الحكم يريد أن يوسع السلطة بين الناس بدل أن تحكمهم فئة محدودة صعدت بالأساس لتحقيق أهداف مناقضة لمصالحهم.

تم التعامل مع الرئيس على أنه شخص جديد على السياسة، وكل جهة، بما في ذلك الأحزاب التي دعمته في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية الماضية، كانت تفكر بمنطق دعمه لأجل توظيفه في تحقيق مصالحها ومصالح قياداتها.

وظهر هذا خاصة مع حكومة إلياس الفخفاخ التي كانت توصف بحكومة الرئيس، وكان الهدف الاتكاء على سمعة الرئيس وشعبيته لأجل السيطرة على الحكومة، والحصول على مكاسب ومواقع للحزام "الثوري" الذي أعلن ولاءه للرئيس.

واستمرت محاولات الركوب على شعبية سعيد وطيبته ونظافة يده حتى بعد إجراءات الخامس والعشرين من يوليو التي أفضت إلى تجميد البرلمان وحل الحكومة. وكان بعض من دعموه يعتقدون جازمين أنه سيقول لهم تعالوا احكموا وأنا أدعمكم، ووصل الأمر بالبعض منهم إلى أن يصبح يتكلم باسم الرئيس، ويقدم أفكاره وحساباته على أنها جزء من استراتيجية الرئيس للتغيير، قبل أن يأتي من يقول لهم اصمتوا والزموا حدودكم، فالرئيس وحده من يتحدث باسم نفسه.

في الصف المقابل، توسعت دائرة الذين يتهمونه بأنه اخترق الدستور وأن إجراءاته غير شرعية، واستثمروا وضوح الرجل ونقده لدستور 2014 وللسياسيين لإظهاره وكأنه يريد أن ينقلب على كل شيء، ووجد هذا الأمر صدى لدى جهات خارجية لديها مصالح في تونس.

فجأة بدا أن الرئيس سعيد قد فهم أن الوضوح يجلب المشاكل، وأنه لا بد أن يلعب في السياسة مثلما يلعب الآخرون، وأن يحافظ على نظافته وحلمه في تغيير جذري.

وبعد أن حمل الخصوم على تصريحات مستشاره وليد الحجام لحديثه عن وجود "اتجاه لتغيير النظام السياسي" في البلاد وربما يتم ذلك عبر الاستفتاء، ظهر سعيد ليقول إنه يحترم "دستور 2014 وإجراءاته، ويمكن إدخال تعديلات على نصّه حتى يستجيب لتطلعات الشّعب، دون الانقلاب عليه عكس ما يُروج لهُ".

وأضاف "يمكن إنجاز ذلك في إطار الحفاظ على سيادة الشّعب وكفالة ممارسة حقوقه والتّعبير عن إرادته والعيش بكرامة في وطن حرّ".

ومن الواضح أن الرئيس سعيد قرر أن يفتت الجبهة التي تعارضه، وفيها من يبني حججه على دواع قانونية بشأن تأويل الدستور وبعض الفصول المثيرة للخلاف مثل الفصل 80، لذلك قال إن الهدف ليس خرق الدستور أو تعليق العمل به، وإنما التغيير من داخله، وتعديل الفصول مثار الخلاف.

ولإظهار أنه يتحرك وفق أرضية دستورية متينة، وأن تأويله مسنود ومتين، استنجد سعيد الثلاثاء بأهم رموز القانون الدستوري العميد صادق بلعيد والعميد محمد صالح بن عيسى والأستاذ أمين محفوظ، في رسالة واضحة أنه لن يقبل بوضعه في الزاوية والهجوم عليه صباح مساء من شخصيات وأحزاب لا تفهم في الدستور وآلياته، أو أنها تتخذ من هذه القضية القانونية أرضية لاستهدافه لأجل أجندة أخرى مغايرة تماما خاصة ما تعلق بمحاربة الفساد وتفكيك اللوبيات التي تشكلت على هامش الحكومات السابقة، فضلا عن الانتقام لأجل التغييرات الكثيرة خاصة في المؤسسة الأمنية، والتي أسقطت خطط الاختراق والتمكين.

وخلال حديثه مع أساتذة القانون الدستوري، أرسل سعيد إشارة ذكية بشأن تشكيل الحكومة من خلال التأكيد على أنه "من المهم تشكيل الحكومة ولكن أيضا من الضروري وضع تصوّر للسياسة التي ستتبعها هذه الحكومة لخدمة الشعب التونسي"، وهذا يعني أنه مع تشكيل الحكومة سريعا وأن ليس لديه أي مانع أو اعتراض ولا حسابات خفية من وراء التأجيل، وفيه رسالة لمن تمترسوا وراء موضوع الحكومة للضغط عليه بزعم خوفهم على تعطل المصالح وتوقف المؤسسات الحكومية عن أداء دورها.

> **الاتحاد كان الطرف الرئيسي الذي وقف ضد حركة النهضة وأعاق خططها خاصة ما تعلق باختراق المؤسسات العمومية وإجراء «إصلاحات» فيها تخدم أجندتها. فهل سيترك الرئيس سعيد الاتحاد وهو يستعد للانضمام لجبهة الغاضبين أم يعيده إلى صفه ويستمع إليه ويستجيب لمطالبه**

لكنه عاد ليؤكد أن الهدف ليس تشكيل الحكومة، ولكن برنامجها وخططها ومشاريعها، في خطوة تمتص مناورات الأطراف المقابلة وتعطي مبررا للبقاء دون حكومة إلى الحد الذي يستوي الموضوع تماما بضبط البرنامج واختيار الوزراء القادرين على تنفيذه مع ضمان نزاهتهم وولائهم، لمنع تكرار تجربة رئيس الحكومة السابق هشام المشيشي الذي اختار القفز من صف الرئيس إلى صف الأحزاب المعارضة.

وفي الوقت الذي يعتقد فيه داعمون للرئيس أن مواقف الرئيس بشأن دستور 2014 وسرعة تشكيل الحكومة مناورة سياسية لربح الوقت وتخفيف الضغوط الخارجية قبل تنفيذ ما يراه مناسبا، فإن هناك من يعتقد أنها استجابة للضغوط وعودة للآليات الدستورية التي قد تغرق سعيد في تعقيدات قانونية وسياسية تلهيه عن تنفيذ وعوده بالتغيير.

مثلا من داخل الدستور هناك تعقيدات لتنفيذ الاستفتاء، فهل سيتم ذلك بثلثي نواب البرلمان القديم أم ببرلمان جديد يتم انتخابه لتشريع التغييرات التي يريدها سعيد؟ وبأي معايير سيتم انتخاب البرلمان الجديد؟ وما الذي سيمنع صعود برلمان معارض حتى وإن تغيرت الأسماء طالما أن القانون الانتخابي لم يتغير؟

وتحذر أوساط سياسية داعمة للرئيس من الدوران في نفس المكان، حاثة سعيد على التحرك على أكثر من واجهة لتفكيك الجبهة التي تشكلت ضده خاصة أنها لم تعد تضم النهضة لوحدها، ولا الكيانات أو الأشخاص المحسوبين تقليديا على مجال مناوراتها، بل توسعت لتشمل حتى حلفاء الرئيس التقليديين من ذلك التيار الديمقراطي الذي خرج في الفترة الأخيرة من المنطقة الرمادية، وانضم إلى المعارضين بشكل جلي، وهو ما عكسه البيان الذي شارك في توقيعه مع الحزب الجمهوري وحزب التكتل، وحزب الأمل، وآفاق تونس.

وشددت الأحزاب الخمسة على رفضها "دعوات تعليق الدستور" و"حالة الجمع بين السلطة والانفراد بالقرار"، مستغربة "استمرار الفراغ الحكومي".

لكن الأهم، وفق المراقبين، هو ضرورة حفاظ الرئيس سعيد على علاقة جيدة مع الاتحاد العام التونسي للشغل، وهو النقابة الأهم اجتماعيا وسياسيا، ويمكن الرهان عليه ليكون نواة صلبة لحلفاء الرئيس، شريطة أن يبدد سعيد حالة البرود مع الاتحاد وأمينه العام نورالدين الطبوبي.

ومشكلة الاتحاد ليست سياسية، فهو من البداية كان مع إجراءات الخامس والعشرين من يوليو، وساندها بوضوح في بياناته، وخلافه مع مؤسسة الرئاسة هو التعاطي معه وكأنه جهة بلا وزن، في الوقت الذي لعب فيه الاتحاد خلال السنوات العشر الأخيرة دورا مفصليا في المشهد السياسي، وكان وراء سقوط حكومات وصعود أخرى.

والأهم من كل هذا أن الاتحاد كان الطرف الرئيسي الذي وقف ضد حركة النهضة الإسلامية وأعاق خططها السياسية والاجتماعية خاصة ما تعلق باختراق المؤسسات العمومية وإجراء "إصلاحات" فيها تخدم أجندتها. فهل سيترك الرئيس سعيد الاتحاد وهو يستعد للانضمام لجبهة الغاضبين أم يعيده إلى صفه ويستمع إليه ويستجيب لمطالبه خاصة ما تعلق بالمسائل الاجتماعية وإبقاء الدولة بتعهداتها تجاه اتفاقيات سابقة حول تحسين أوضاع العمل والموظفين؟

ويشار إلى أن الاتحاد عمل على تقديم بدائل للرئيس لأجل تسهيل حل عقدة تعليق الدستور، وعقد الطبوبي لقاء مع رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي، وخرج بعدها بتصريحات يدعو فيها إلى تنظيم انتخابات تشريعية مبكرة تفرز برلمانا جديدا ويتم "على إثره نقاش الدستور ويتم تغيير النظام الرئاسي"، وهي تخريجة هدفها فتح أبواب الحل أمام الرئيس وتخفيف ضغوط الجبهة المضادة، وخاصة حركة النهضة.

إن نجاح الرئيس سعيد في تفكيك الجبهة المضادة محكوم بمغادرة مربع الصمت الحالي، وحسن المناورة، وإعادة بناء جبهة سياسية واجتماعية على أفكار واضحة.

وضوح مبالغ فيه